متابعات سليمان بن كثير في صحيح البخاري
(دراسة نقدية)

The Mutaba'at of Sulaiman ibn Kathir in Sahih al-Bukhari

A Critical Study

إعداد

د. هيا سلمان محمد الصباح

أستاذ مساعد بقسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت

Prepared by:

Dr. Haya Salman Mohammed Alsabah

Assistant Professor at Kuwait University - College of Sharia

Department of Tafsir and Hadith

Kuwait University.

Haya.alsabah@ku.edu.kw

ملخص البحث

دراسة متابعات سليمان بن كثير في صحيح البخاري دراسة نقدية، حيث تكمن أهمية البحث في بيان سبب إيراد البخاري لمتابعات سليمان بن كثير في صحيحه وهو ممن تُكلم في ضبطه وحفظه، لهدف الوصول إلى منهج البخاري في متابعات الرواة المتكلم في ضبطهم، وتتمثل إشكالية البحث كون سليمان بن كثير ممن تكلم فيه، فهو ليس على شرط رجال البخاري، وقد اقتضت طبيعة البحث أن أتبع المنهج الاستقرائي لمتابعات سليمان بن كثير في صحيح البخاري للوصول إلى غاية البخاري ومنهجه، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها أن سليمان بن كثير حسن الحديث في غير الزهري، لذا البخاري علق له عن الزهري متابعة، وأن للبخاري مقاصد من وراء ذكر متابعات سليمان بن كثير، منها ما كانت فوائد تخص السند، ومنها فوائد تخص المتن.

الكلمات المفتاحية: متابعة، سليمان، كثير، البخاري، منهج.

Abstract:

A critical study of the Mutaba'at (Follow-ups) of Sulaiman ibn-Kather in Sahih al-Bukhari. The importance of this research lies in clarifying the reason why al-Bukhari mentioned the Mutaba'at of Sulaiman ibn-Kather in his Sahih despite his understanding and memorisation where questioned, to comprehend the approach of al-Bukhari in the Mutaba'at. The research problem is represented in Sulaiman ibn Kathir being questioned since he is not upon the condition of the men of al-Bukhari. Therefore the nature of my research required me to follow an inductive approach of the Mutaba'at of Sulaiman ibn Kathir in Sahih al-Bukhari to reach the purpose and approach of al-Bukhari. One of the most notable results that I concluded is that Sulaiman ibn Kathir Hadith (narration) is Hasan in other than az-Zuhri, hence al-Bukhari wrote his mu'allaq from az-Zuhri in a Mutaba'a. Also, al-Bukhari had intents behind mentioning the Mutaba'at of Sulaiman ibn Kathir, some of which were benefits related to the Sanad, and others were benefits related to the Matn.

Keywords: Mutaba'a (Follow-up), Sulaiman, Kathir, al-Bukhari, approach.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

العلم نور العبد في الدنيا والآخرة، ومن أوائل تلك العلوم التي يثني المرء لها الركب، ويستمد من نورها ليصل لمعالي الرتب، علم الكتاب والسنة.

وصحيح البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله، فالعناية فيه من الدين، وإظهار صنيعه ومنهجه من الذبِّ عن سنة المرسلين ﷺ.

فكان هذا البحث يهدف إلى الإلمام بصنيع الإمام البخاري في المتابعات، وذلك بدراسة متابعات راوي من رواة صحيحه وهو: (سليمان بن كثير)، فالإمام البخاري رحمه الله لم يضع حرفًا في صحيحه الجامع إلا وقد قصد من ورائه الفوائد والفرائد.

أهمية الموضوع، وأهدافه:

- عنوان البحث متصل بعلم مصطلح الحديث، وبعلم التخريج، واتصاله هذا يعطيه أهمية بأهمية تلك الفنون.

- المكانة العلمية للإمام البخاري رحمه الله في حكمه على الأحاديث، وبيان منهجه في استخدام المتابعات.

- ما أكد عليه علماء النقد من أهمية البحث في مناهج الأئمة، وبيان مقاصدهم؛ ليتجلى لنا فوائدهم.

أسباب اختيار الموضوع:

- بيان منهج الإمام البخاري ومقاصده من وراء المتابعات.

- الوقوف على فقه الإمام البخاري وصناعته الحديثية.

- الرد على من طعن بالسنة الغراء، وتكلم بجهالة عن الإمام البخاري وصحيحه الجامع.

- الرغبة في الإفادة من الثروة الحديثية التي وصلتنا، من كتب التخريج ودراسة الأسانيد، وإثراء البحث بالفوائد الحديثية، وغيرها من الأسباب.

مشكلة البحث:

- عدم تصريح البخاري لمقاصده من وراء ذكره للمتابعات.
- الراوي سليمان بن كثير من الرواة الذين تُكلم فيهم.

الدراسات السابقة:

بعد بحثي في الشبكة العنكبوتية عامة، وفي المنصات المتخصصة في جمع البحوث خاصة، وكذا في مكتبات الجامعات المعترف فيها، لم أجد بحث خصص لدراسة متابعات سليمان بن كثير في صحيح البخاري، وهناك بحوث وكتب عامة، منها:

- رسالة علمية بعنوان: المتابعات في صحيح البخاري، إعداد: حسين علي حسين الهاجري، وكانت دراسته عامة للمتابعات وليس فيها تخصيص للراوي سليمان بن كثير.
- كتاب بعنوان: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري، تأليف: د. ماهر ياسين الفحل.
- كتاب بعنوان: الإمام البخاري وجامعه الصحيح، تأليف: أ.د. خلدون الأحدب.
- رسالة علمية بعنوان: إشارات الإمام البخاري إلى اختلاف الأسانيد في الجامع الصحيح، إعداد: محمد بن كمال الرميحي.
- رسالة علمية بعنوان: تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح، نظرية وتطبيقية، إعداد: سعيد محمد علي بواعنة.
- رسالة علمية بعنوان: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، إعداد: أبو بكر كافي.

هيكل البحث:

ويشمل على: المقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس متنوعة.

المبحث الأول: متابعات الإمام البخاري في جامعه الصحيح، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

المطلب الثاني: نشأة المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

المطلب الثالث: الفرق بين المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

المطلب الرابع: منهج البخاري في المتابعات.

المبحث الثاني: دراسة متابعات سليمان بن كثير في صحيح البخاري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة سليمان بن كثير، وأقوال العلماء فيه.
المطلب الثاني: دراسة الأحاديث التي تابع فيها سليمان بن كثير في الجامع الصحيح.

منهج البحث:

سيكون منهجي – بإذن الله- كالآتي:

- دراسة متابعات سليمان بن كثير التي ذكرها الإمام البخاري في صحيحه دراسة نقدية.
- بيان أقوال الأئمة رحمهم الله، وذكر مقاصد البخاري رحمه الله ومنهجه.
- شرح غريب الحديث من كتب الغريب، واللغة، والشروح عند الحاجة.
- التعريف بالأعلام غير المشهورين، وبيان الأنساب، والبلدان من الكتب الخاصة في ذلك، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيح.

هذا وأسأل الله العون والتوفيق، هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون، وصلِّ اللهم على النبي المأمون وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا.

المبحث الأول
متابعات الامام البخاري في جامعه الصحيح

المطلب الأول: تعريف المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

أولا: تعريف المتابعة لغةً، واصطلاحًا.

- تعريف المتابعة لغةً.

المتابعة أصلها: تبع، وفي اللغة لها عدة معان، منها:

- اللَّحاق والطلب:

قال الجوهري: «تَبِعْتُ القومَ تَبَعاً وتَباعَةً بالفتح، إذا مشيت خلفهم، أو مَرُّوا بك فمضيتَ معهم؛ وكذلك اتبعتهم، وهو افتعلت. وأتبعت القوم على أفعلت، إذا كانوا قد سبقوك فلحِقتَهم» (الجوهري، (١١٨٩/٣).

وقال الزمخشري: «وأتبع القوم: سبقوه فلحقهم. يقال: تبعتهم فأتبعتهم أي تلوتهم فلحقتهم» (الزمخشري، ٩٠/١).

وقال ابن منظور: «واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قَفاه وتَطلَّبه مُتَّبعاً لَهُ»)ابن منظور، ١٣/٢). وقال أيضًا: «والتابع: التالي، تَبِعْتُ الشيءَ وأَتْبَعْتُه: مِثْلُ رَدِفْتُه وأَرْدَفْتُه» ابن منظور، (٢٧/٨).

قال تعالى: {ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا} [الكهف: ٨٩]. أي: لحق وأدرك.

وقال ابن فارس: «(تَبِعَ) التَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ لَا يَشِذُّ عَنْهُ مِنَ الْبَابِ شَيْءٌ، وَهُوَ التُّلُوُّ وَالْقَفْوُ. يُقَالُ تَبِعْتُ فُلَانًا إِذَا تَلَوْتَهُ وَاتَّبَعْتَهُ. وَأَتْبَعْتُهُ إِذَا لَحِقْتَهُ. وَالْأَصْلُ وَاحِد»)ابن فارس، ٣٦٢/١).

وقال الزَّبيدي: «تَبِعه: مَشَى خَلْفَهُ، قال تعالى: {فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ} [طه: ٧٨]. أي: لحقهم أو كاد، وقال تعالى: {فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ} [الأعراف: ١٧٥]. أي: لحقه»)الزبيدي، (٢٨٥/٥).

- الولاء والنصرة:

التَّبيع: النصير، والتُّبَّعُ يكون واحدًا وجماعة، والتِّباع بالكسر: الولاء)ابن منظور، ١٣/٢)؛ قال تعالى على لسان أهل النار: {إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا} [إبراهيم: ٢١].

- الإحكام:

يقال: تابَع فلانٌ كلامه، وهو تبيعٌ للكلام: إذا أحكمه. وتابع الرجل عمله، أي: أتقنه وأحكمه

(الجوهري، ١١٨٩/٣)، قال أبو عبيد أي: الإحكام والمعرفة، يقال للرجل إذا أحكم عمله: قد تابعهُ (ابن فارس، ١٥٣/١).

- البحث والتقصي:

تتبعت الشيء تتبعًا: إذا تطلبته مُتتبعا له، وكذلك تبِّعه تتبيعًا.

قَالَ القُطامي:

وخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بأَن تتَبَّعَه اتِّباعا

تعريف المتابعة اصطلاحًا.

المتابعة هي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي ﷺ، كأن تقع للراوي عنه أو قبله.

والمتابعة تقع في الحديث الذي يشارك رواته رواة الحديث الذي يظن أنه فرد سواء اختلف اللفظ أو اتحد، مع الاتحاد في الصحابي (السخاوي، ٢٠٧/١(، هذا التعريف ما اصطلح عليه جماهير أهل العلم.

والمتابعة نوعان (ابن حجر، ٧٤/١)[1]:

١- متابعة تامة: وهي أن يشترك الراوي مع الراوي الآخر في شيخ يجمعهما.

مثال ذلك رواية:

«شريك، عن المقداد بن شريح، عن أبيه، عن عائشة».

تابع شريك:

«سفيان الثوري، عن المقداد بن شريح، عن أبيه، عن عائشة».

٢- متابعة قاصرة: وهي أن يشترك الراوي مع الراوي الآخر في شيخ شيخهما.

مثال ذلك رواية:

«حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة».

تابع حماد بن زيد:

«حماد بن سلمه، عن عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة».

ويشترط في إثبات المتابعة ثلاثة شروط:

(١) قال ابن حجر في نزهة النظر (٧٤/١): «والمُتابَعَةُ على مراتِبَ: لأنَّها إنْ حَصَلَتْ للرَّاوي نفسِهِ؛ فهِي التَّامَّةُ، وإنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فمَنْ فوقَهُ؛ فهِيَ القاصِرةُ، ويُستفادُ منها التَّقويةُ».

١- صحة الإسناد إلى كل من الراوي المتابع والمتابَع[١].

٢- أن تكون الرواية محفوظة عن كل من الراوي المتابع والراوي المتابَع[٢].

٣- أن يكون كل من الراويين المتابع والمتابَع قد سمع هذا الحديث من الشيخ أو شيخ الشيخ الذي اتفقا على روايته منه[٣].

ثانيًا: تعريف الشاهد والاعتبار.

- تعريف الشاهد اصطلاحًا:

هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي. والشواهد على نوعين:

١- أن يشارك الحديث الثاني الحديث الأول في اللفظ والمعنى.

٢- أن يشارك الحديث الثاني الحديث الأول بالمعنى دون اللفظ (ابن حجر، ٧٤/١) [٤].

- فائدة:

ابن الصلاح لا يشترط في الشاهد أن يكون من حديث صحابي آخر؛ بل إذا جاء حديثًا آخر بمعنى الحديث المشهود له، سواء كان من هذا الصحابي أو عن صحابي آخر، فهو عنده شاهد (ابن الصلاح، ص:٨٣).

- تعريف الاعتبار اصطلاحًا:

يأتِ الاعتبار عند الأئمة على معنيين:

المعنى الأول: بمعنى الاستشهاد، والاستئناس، والاعتضاد، والتقوية، وهذا هو المعنى الذي درج عليه المتأخرون.

فهو لدى المتأخرين تتبع طرق الحديث في الكتب الحديثية المسندة، ليُعلم هل لهذا الحديث طرق، وشواهد، ومتابعات، حتى يُعرف المحفوظ من غير المحفوظ منها[٥] (ابن حجر، ٧٥/١).

---

(١) لا بد أن يصح الإسناد إليهما جميعًا؛ لأنه إذا لم يصح الإسناد إليهما جميعًا فلم يصح أنهما رويا الرواية أصلاً.

(٢) لأن هناك فرق بين أن تكون الرواية ظاهرها الصحة، وبين أن تكون محفوظة.

(٣) حيث لا يُعد برواية المدلس في هذا الباب أنها من قبيل المتابعة.

(٤) قال ابن حجر في نزهة النظر (٧٥/١): «وإنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُروى مِن حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ والمعنى، أَو في المعنى فقطْ؛ فهُو الشَّاهِدُ».

(٥) قال ابن حجر في نزهة النظر (٧٥/١): «أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابِعٌ أَم لا هُو: الاعتبارُ».

المعنى الثاني: أنهم يطلقون الاعتبار ويقصدون به الاختبار، بصرف النظر عن حال الراوي، سواء كان ضعفه شديد أم ضعفه هين، فالمراد هنا المعرفة والاختبار لا الاستشهاد[1] (الخليلي، ١٧٧/١).

ومن فوائد الاعتبار معرفة أحوال الرواة ومنازلهم من حيث الحفظ والضبط.

قال العراقي في ألفيته (العراقي، ١٠٩/١):

الاعتبار سبرك الحديث هل ... شارك راو غيره فيما حمل
عن شيخه فإن يك شورك من ... معتبر به فتابع وإن
شورك شيخه ففوق فكذا ... وقد يسمى شاهدا ثم إذا
متن بمعناه أتى فالشاهد ... وما خلا عن كل ذا مفارد

المطلب الثاني: نشأة المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

أولاً: نشأة المتابعة.

إن من أقدم المصنفات التي وجدت بين أيدي المعاصرين، وظهر فيها استعمال مصنفيها لألفاظ: (تابَعه، وتابَعَ) هو: المصنف لابن أبي شيبة المتوفى (٢٣٥هـ) (ابن أبي شيبة، ٩٢/٤)، والمسند لابن راهويه المتوفى (٢٣٩هـ) (إسحاق ابن راهويه، ٧٨/٤).

وكذا استعمل الامام البخاري، ومسلم هذه الألفاظ، ووردت عند أبي داود (أبو داود، ٣٠/٣). بلفظ (تابعه) أيضًا، واستعملها النسائي أكثر ممن سبق ذكرهم، وذلك بلفظ (تابعه) فلان، أو (لم يتابعه) فلان (النسائي، ١٧/١).

وقد وردت عند ابن خزيمة بلفظ (تابع) فلان، أو (لم أعلم أحدًا تابع) فلانًا (ابن خزيمة، ٢٦٠/١)، ومثله عند الدارقطني(الدارقطني، ٥٣/١).

ووردت لفظة (متابعات) عند الحاكم في مستدركه (الحاكم، ٣٧٣/١)، وقد ذكر البيهقي ذلك أيضًا في السنن (النسائي، ٣٢١/٥).

---

(١) قال الخليلي في الإرشاد (١٧٧/١): «وَإِنَّ جَمَاعَةً كَذَّابِينَ رَوَوْا عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَرْوِهِ، كَأَبِي هُدْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هُدْبَةَ، وَدِينَار، وَمُوسَى الطَّوِيلِ، وَخُرَّاشٍ. حَدَّثَنَا أَبَى حَفْصٍ الْكِتَّانِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَدَوِيِّ، عَنْ خُرَّاشٍ، وَدِينَارٍ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا يُدْخِلُهُ الْحُفَّاظُ فِي كُتُبِهِمْ، وَإِنَّمَا يُكْتَبُونَ اعْتِبَارًا؛ لِيُمَيِّزُوهُ عَنِ الصَّحِيحِ».

ثانيًا: نشأة الشاهد.

إن من أقدم المصنفات التي وصلت إلينا، وظهر فيها استعمال مصنفيها لألفاظ: (شاهد، وشواهد) المسند لإسحاق ابن راهويه، كما ورد عند الطبراني، وزاد الحاكم لفظة (استشهد)[١] في مستدركه، كما وردت لفظة (شاهد) عند البيهقي في سننه أيضًا.

وقد ورد عند ابن حبان بلفظ آخر، يُعبر عن معنى الشاهد، وذلك بقول ابن حبان (ذكرُ خبرٍ ثانٍ) (ابن حبان، ٦/ ٤٠٥) في كذا؛ فمن الناحية التطبيقية مصطلح (الشاهد) ورد عند المتقدمين من الأئمة، فقد تداول الأئمة هذا اللفظ، وأما تأصيله النظري فأول من بنى بنيانه هم المتأخرين.

ثالثًا: نشأة الاعتبار.

ليس من السهل معرفة أول من استخدم ألفاظ الاعتبار من أئمة النقد، وقد ورد مصطلح الاعتبار عند المتقدمين من الأئمة كأبو حاتم كما في الجرح والتعديل[٢] (أبو حاتم، ٤٩٨/٢).

ويُعد الحافظ ابن حبان أول من نُسب إليه اصطلاح لفظ الاعتبار، فكان كل من أتى بعده يعمل على توضيح هذا المصطلح بأيسر العبارات مع ذكر الأمثلة (ابن حبان ١٤٤/١).

وهذا لا يعني أن ابن حبان هو أول من اكتشف مفهوم الاعتبار التطبيقي، ولكنه أول من سبق إلى تأصيل هذا المفهوم، حيث ذكرنا أنه قد سبقه أبو حاتم في استخدام هذا المصطلح تطبيقيًا.

وهناك ألفاظ وردت عند الأئمة المتقدمين ويردون بها معنى الاعتبار، كما قال ابن أبي حاتم: «وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار» (ابن أبي حاتم، ٣٧/٢)، ويقاس على ذلك كل الألفاظ التي هي في منزلة صالح الحديث، مثال ذلك: (يعتبر به، يكتب حديثه، ليس به بأس، صالح الحديث، شيخ) وغيرها من الألفاظ.

المطلب الثالث: الفرق بين المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

أولاً: الفرق بين المتابعة والشاهد.

اختلف الأئمة في التفريق بين الشاهد والمتابع من ناحية الضابط التأصيلي الخاص بكل منهما، على ثلاثة أقوال:

---

(١) وقد وردت لفظة (شاهد) عنده بكثرة، وبقلة لفظة (استشهد).

(٢) قال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (٤٩٨/٢): «جابر الجعفي يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به».

القول الأول:

المتابعة هي أن يوافق راوٍ لآخر ممن يصلح على الأقل أن يخرج حديثهما للاعتبار في شيخه أو فيمن فوقه في رواية حديثٍ ما، في رجال سنده وألفاظ متنه.

أما **أقل** هذه الموافقة فحاصل في المتن، وأما **مضمون** هذه الموافقة أو معنى هذه المشاركة فهو حاصل سواء تطابقت الألفاظ، أو حصلت زيادة لفظة أو نقصانها، أو تبدلت لفظة بأخرى، شريطة ألا يؤثر ذلك في تغير المعنى، وأما **مكان** هذه الموافقة، فهو التقاء الراوي المتابع للراوي المتابَع في سنده عند شيخه فمن فوقه، أي: قد تحصل لأي راوٍ في أي طبقة من طبقات السند، وأما **الرواية** فهي الرواية التي اعتُمدت أصلاً عند المتتبِّع، بمعنى أنها الرواية المتابَع عليها.

إذًا بناءً على هذا القول:

المتابعة: هي موافقة راوٍ لآخر في رواية متن ما باللفظ.

الشاهد: هو موافقة راوٍ لآخر في رواية متن ما بالمعنى دون اللفظ.

فضابط هذا القول في المتابعة والشاهد يعتمد على مطابقة المتون باللفظ أو موافقهما بالمعنى فقط، دون النظر في مواضع التقاء الأسانيد.

وقد ذكر ابن حجر أن بعض الأئمة[1] يجعلون المدار على اللفظ؛ فإذا اتحد اللفظ فهو متابعة، وإذا اختلف اللفظ فهو الشاهد، سواء كان عن نفس الصحابي أو عن صحابي آخر (ابن حجر، ١/٧٥). وهذا المعنى منسوب إلى المتقدمين من أهل العلم، وبالأخص من كَثر في مصنفاتهم إيراد المتابعات والشواهد، كالبخاري، ومسلم، والنسائي، وبعض المتأخرين كالبيهقي.

القول الثاني:

مدار التفريق بين المتابعة والشاهد هو الصحابي.

فالمتابعة: هي مشاركة راوٍ لآخر في رواية حديثٍ ما، باللفظ أو المعنى، في شيخه أو في من فوقه إلى الصحابي.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن الفارق بين المتابعة والشاهد هو اختلاف الصحابي عند بعض المحدثين؛ فمتى اختلف الصحابي فهذا هو الشاهد، ومتى اتفق الصحابي فهو المتابع، فمدار التفريق بين المتابعة والشاهد يكون على الصحابي (ابن حجر، ١/٧٥).

---

(١) لم يسمِّ ابن حجر هؤلاء الأئمة الذين يجعلون الفارق مداره على اللفظ.

وهذه المشاركة هي الموافقة في رجال السند، والموافقة للمتن بالمعنى دون اللفظ أو باللفظ، فتكفي الموافقة للمتن بالمعنى، فإن كانت باللفظ فبها ونعمت، مع الاتحاد في الصحابي.

أما الشاهد: فهو مشاركة صحابي لآخر في رواية متن حديثٍ ما، باللفظ أو المعنى.

وهذا القول هو اختيار الجمهور، وهو الذي اختاره ابن حجر (ابن حجر، ٧٥/١)، والصنعاني (الصنعاني، ١١/٢)، والمعاصرون.

قال السخاوي فيما رجحه شيخه ابن حجر:

«وَلَكِنَّهُ رَجَّحَ أَنَّهُ لَا اقْتِصَارَ فِي التَّابِعِ عَلَى اللَّفْظِ، وَلَا فِي الشَّاهِدِ عَلَى الْمَعْنَى، وَأَنَّ افْتِرَاقَهُمَا بِالصَّحَابِيِّ فَقَطْ، فَكُلُّ مَا جَاءَ عَنْ ذَاكَ الصَّحَابِيِّ فَتَابِعٌ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ فَشَاهِدٌ» (السخاوي، ٢٥٧/١).

القول الثالث:

المتابعة والشاهد متكافئان، فكلُ متابعة شاهد والعكس، فلا فرق بينهما فيستخدم المصطلحين سواء كان عن صحابي نفسه، أو عن صحابي آخر.

لم يذكر ابن حجر(ابن حجر، (٧٥/١) أصحاب منهج هذا القول؛ لكن نرى كثيرًا في كلام الحاكم، استعمال لفظ الشاهد في المتابع، فيقول: «وشاهده رواية فلان»، أو «ويشهد له رواية فلان» وهو عن الصحابي نفسه. وكذلك قوله في الراوي: «أخرج له البخاري في الشواهد» ويقصدون بذلك فيما خص بالمتابعات.

وقد نسب ابن جماعة (ابن جماعة، ص:٥٩) هذا القول إلى الحاكم في المدخل(١)، بتسمية المتابعة شاهدًا.

القول الثالث هو قولٌ مرجوح وإن ذكره أو تناقله البعض، والمشهور هو القول الأول أن المتابع ما كان عن نفس الصحابي سواء كان باللفظ أو بالمعنى، والشاهد ما كان عن صحابي آخر سواء كان باللفظ أو بالمعنى.

وكلٌ من المتابعة والشاهد لهما نفعٌ في تقوية الحديث، فالمتابعة تفيد تقوية الإسناد، والشاهد يفيد تقوية المتن.

ثانيًا: الفرق بين المتابعة والاعتبار.

قد يظن البعض أن الاعتبار مصطلح متعلق بالروايات وتعاضدها، فيكون قسيمًا للمتابع والشاهد؛ لكنه ليس كذلك، وإنما هو العمل نفسه الذي يقوم به الباحث للوقوف على

(١) بحثت في المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، والمدخل في أصول الحديث، والمدخل في معرفة الصحيح من السقيم، ومعرفة علوم الحديث، وكذا في المستدرك، ولم أجد تصريحًا من الحاكم بذلك. والله أعلم.

المتابعات والشواهد، فهو عملية التفتيش والبحث عن متابعات أو شواهد لحديث وذلك من خلال تتبع الطرق.

المطلب الرابع: منهج البخاري في المتابعات

البخاري رحمه الله من المتقدمين، فلم يخرج منهجه عن منهجهم في استخدامه لمصطلح (متابع) و (شاهد) كثيرًا، لكنه من أوائل من استخدم مصطلح (تابعه)(١).

وقد أطلق البخاري رحمه الله مصطلح المتابع وأراد به الشاهد(٢)، كما فعل ذلك الحاكم، وتلميذه البيهقي في استعمال لفظ الشاهد في المتابع، فيقولون: «وشاهده رواية فلان»، أو «ويشهد له رواية فلان» وهو عن الصحابي نفسه، وكذلك قولهم في الراوي: «أخرج له البخاري في الشواهد» ويقصدون بذلك فيما خص بالمتابعات.

وقد تنوعت المتابعات في صحيح البخاري، ومنها:

١- المتابعة لأجل المتن(٣).

٢- المتابعة لأجل السند(٤).

٣- المتابعة لأجل المتن والسند(٥).

---

(١) ينظر مطلب نشأة المتابعة والشاهد والاعتبار في هذا البحث.

(٢) مثال ذلك: قال البخاري في صحيحه (١٠٨٥): «حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ البَرَّاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لِصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلَبُّونَ بِالحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ مَعَهُ الهَدْيُ» تَابَعَهُ عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ».

(٣) مثال ذلك: قال البخاري في صحيحه (٢٩٩١): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَبَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ، وَقَدْ خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: هَذَا مُحَمَّدٌ، وَالخَمِيسُ مُحَمَّدٌ، وَالخَمِيسُ، فَلَجَئُوا إِلَى الحِصْنِ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِينَ»، وَأَصَبْنَا حُمُرًا، فَطَبَخْنَاهَا، فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ، فَأُكْفِئَتْ القُدُورُ بِمَا فِيهَا تَابَعَهُ عَلِيٌّ، عَنْ سُفْيَانَ، رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ».

(٤) مثال ذلك: قال البخاري في صحيحه (١٧٨): «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرٍ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الوُضُوءُ» وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ». أتى البخاري بمتابعة شعبة للأعمش، لأن اسناد الاعمش فيه عنعنه، والاعمش ممن يدلس كما ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين (ص:٥٥).

(٥) مثال ذلك: قال البخاري في صحيحه (٢١٨): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

وهذه المتابعات في صحيح البخاري لها أشكال متنوعة منها ما صرح بها باللفظ، ومنها ما يستفاد من قوله إنها متابعة أو أنه يدير بهذا المقال سوق المتابعة، ومن أشكال المتابعات:

١- المتابعات التي نص عليها البخاري(١).

٢- المتابعات المعلقة(٢).

٣- المتابعة باستخدام حرف التحويل (ح)(٣).

٤- المتابعة عن طريق قرن الرواة وجمعهم(٤).

٥- المتابعة التي يستخدم فيها لفظ (نحوه) – (بهذا) – (مثله).

٦- المتابعات التي يصلها ويعطفها البخاري على الإسناد السابق مباشرة(٥).

الأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا» وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ: «يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»». أفادت متابعة وكيع السند بتصريح الاعمش فيها بسماعه الحديث من مجاهد، وأفادت المتن وذلك بذكر الفرق اليسير بين الروايتين في لفظةٍ من الحديث.

(١) هذه الطريقة في بيان المتابعات كثيرة في صحيح البخاري، وهي كقوله: تابعه فلان، ومثالها قول البخاري في حديث (٣٤٤٩): «تَابَعَهُ عُقَيْلٌ، وَالأَوْزَاعِيُّ».

(٢) هي التي يوردها البخاري عقب الأحاديث المسندة بأحد ألفاظ التعليق، مثال: رواه فلان عنه، وزاد غيره، قال فلان، لم يذكر فلان، وهكذا.

(٣) هذه في صحيح مسلم أكثر منها في صحيح البخاري.

(٤) مثال ذلك: قول البخاري في صحيحه (٥٦٠٥): «عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ».

(٥) مثال ذلك: قال البخاري في صحيحه (٦٩٨٦): «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، - وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، لَقِيتُهُ بِاليَمَامَةِ - عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ، فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ» وَعَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ».

المبحث الثاني
دراسة متابعات سليمان بن كثير في صحيح البخاري

المطلب الأول: ترجمة سليمان بن كثير، وأقوال العلماء فيه.

أولاً: ترجمة سليمان بن كثير(١).

سليمان بن كثير العبدي، أبو داود، ويقال: أبو محمد، البصري. أخ لمحمد بن كثير، وكان أكبر من أخيه محمد بخمسين سنة، الحافظ، إمامٌ مشهور إلا أنه من المقلين، حدَّث عن: الزهري، وعمرو بن دينار، وحصين بن عبد الرحمن، وروى عنه: أخوه محمد بن كثير، وابن مهدي، وحبان، وعفان، وأبو سلمة، وسعيد بن سليمان الواسطي، وآخرون.

وكان يطلب الحديث مع سفيان بن حسين، وقد سمع من الزهري في صغره، قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن سليمان بن كثير؟ فقال: «سمع من الزهري مع سفيان بن حسين، وكان غلاماً، يقال له: أبو داود الواسطي»(٢).

وكان يلقب بالأصيد، قال الغساني: «ذكر أَبُو الْعَبَّاس السَّرَاجُ قَالَ: سَمِعت الدَّارمي يَقُول: سَمِعت عبد الصَّمد يَقُول: كَانَ سُلَيْمَان بن كثير يُقَال لَهُ: الأصِيد من جماله»(٣).

وكان من جيران شعبة بن الحجاج، روى له الجماعة.

ثانيًا: أقوال العلماء فيه.

ذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا) البخاري، ٣٤/٤).

قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: «ضعيف»)ابن أبي حاتم، ١٣٨/٤)، ابن الجوزي، ٢٣/٣).

---

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير، البخاري، (٤ / ٣٣). الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٤ / ١٣٨). المجروحين، ابن حبان، (١ / ٣٣٤). الكامل، ابن عدي، (٢٨٩/٤). تهذيب الكمال، المزي، (٥٦/١٢). ميزان الاعتدال، الذهبي، (٢٢٠/٢). تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٤ / ٢١٥). إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، (٨٣/٦). سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٢٩٤/٧). تاريخ الإسلام، الذهبي، (٤٠٠/٤).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، أبو داود، (ص: ٥١٣).

(٣) ينظر: ألقاب الصحابة والتابعين، الغساني، (ص: ٤٣).

وقال الجنيد عن يحيى بن معين: «لم يكن به بأس» (ابن الجنيد، ص: ٤٦٢).

وقال ابن محرز عن يحيى بن معين: «ليس به بأس» (ابن محرز، ٨٤/١).

وثقه أحمد حيث: «سئل أحمد في رواية ابن إبراهيم عن ابن أبي ذئب وسليمان بن كثير، وسفيان بن حسين؟ قال: سليمان بن كثير، ثقة، وهو أصغر منهم، وهو من أهل واسط، وكان يطلب الحديث، مع سفيان بن حسين» (ابن هانئ، ٢٣٨٥، ابن عبدا لهادي، ص: ٦٨).

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه» (ابن أبي حاتم، ١٣٨/٤).

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبى داود: «سليمان بن كثير أخو محمد بن كثير أصله من واسط»، يقال له: «أبو داود الواسطي، كان يصحب سفيان بن حسين» (المزي، ٥٧/١٢).

وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه» (المزي، ٥٨/١٢).

وقال العجلي: «جائز الحديث، لا بأس به» ابن حبان، ٤٣٠/١).

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «سكن البصرة، وما روى عن الزهري، فإنه قد اضطرب في أشياء، وهو في غير الزهري أثبت» (الذهبي، ٢٩٤/٧).

وقال العقيلي: «مضطرب الحديث» (العقيلي، ١٣٧/٢). ثم أخرج بسنده عن ابن معين قوله: «مَا رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَإِنَّهُ قَدِ اضْطَرَبَ فِي أَشْيَاءَ مِنْهَا، وَهُوَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ أَثْبَتُ، وَقَدْ رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حُصَيْنٍ وَحُمَيْدٍ الطَّوِيلِ أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا» (العقيلي، ١٣٧/٢).

وقال ابن حبان: «كَانَ يخطئ كثيرا أما رِوَايَته عَن الزُّهْرِيّ فَقَدِ اخْتَلَط عَلَيْهِ صَحِيفَته فَلَا يحْتَج بِشَيْء ينْفَرد بِهِ عَن الثِّقَات وَيعْتَبر بِمَا وَافق الْأَثْبَات فِي الرِّوَايَات» (ابن حبان، ٣٣٤/١).

وقال ابن عدى: « وأحاديثه عندي مقدار ما يرويه لا بأسه به»، وقال: «ولسُلَيْمَان بْن كثير غير ما ذكرت من الحديث، عنِ الزُّهْرِيّ وعن غيره أحاديث صالحة» (ابن عدي، ٢٩٠/٤).

ذكره ابن خلفون في الثقات (مغلطاي، ٨٣/٦).

قال ابن حجر: «لا بأس به في غير الزهري». وذكره في لسان الميزان وأشار إليه بكلمة (صح) (ابن حجر، ٣١٨/٩) التي يضعها لمن تُكلِّم فيهم بلا حجة.

وقال الذهبي: «صويلح» (الذهبي، ٥٣٤/٢)، وقال في السير: «حسن الحديث، مخرج له في الصحاح، وليس هو بالمكثر» (الذهبي، ٥/٧)، وقال في المغني: «ثِقَة مَشْهُور» (الذهبي، ٢٨٢/١)، وقال في تاريخ الإسلام: «قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ صَدُوقٌ يُحْتَجُّ بِهِ» (الذهبي، ٤٠٠/٤)، وذكره في ميزان الاعتدال وأشار إليه بكلمة (صح) (الذهبي، ٢٢٠/٢).

قال ابن القيم: «اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه» (ابن القيم، (ص: ٥٢٩).

قلت: هو حسن الحديث في غير الزهري، وذلك لسببين:

١- لأنه سمع منه وهو صغير، قال الإمام أحمد: «سمع من الزُّهْرِيّ مَعَ سُفْيَان بن حُسَيْن وَكَانَ غُلَاما يُقَال لَهُ أَبُو دَاوُد الوَاسِطِيّ» (أبو داود، (ص: ٣٤١) ، وكذا قال ابن معين(ابن عدي،(٢٨٩/٤).

٢- لأن صحيفة أحاديثه اختلطت، قال ابن حبان: «فَقَدِ اخْتَلَط عَلَيْهِ صَحِيفَته» (ابن عدي، ٢٨٩/٤).

لذا البخاري رحمه الله روى له من حديثه عن حصين، وعلق له عن الزهري متابعة، بينما احتج في حديثه عن الزهري الإمام مسلم في صحيحه.

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث التي تابع فيها سليمان ابن كثير في الجامع الصحيح.

أولاً: حديث جابر بن عبدالله.

قال البخاري في صحيحه:

«وَأَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: أَيُّ هَؤُلاَءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُفِّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

- التخريج في صحيح البخاري:

أخرجه البخاري في صحيحه في سبعة مواضع:

١- الموضع الأول في كتاب: (الجنائز)، باب: (من يقدم في اللحد)، برقم: (١٣٤٨)، بهذا الإسناد واللفظ.

٢- الموضع الثاني في كتاب: (الجنائز)، باب: (دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد) برقم: (١٣٤٥)، من طريق الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، بمعناه مختصرا.

٣- الموضع الثالث في كتاب: (الجنائز)، باب: (من لم ير غسل الشهداء)، برقم: (١٣٤٦) من طريق الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، من غير ذكر هذا اللفظ.

٤- الموضع الرابع في كتاب: (الجنائز)، باب: (من يقدم في اللحد)، برقم: (١٣٤٧)، من طريق الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، بنحوه.

٥- الموضع الخامس في كتاب: (الجنائز)، باب: (الصلاة على الشهيد)، برقم: (١٣٤٣)،

من طريق الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، بنحوه.

٦- الموضع السادس في كتاب: (الجنائز)، باب: (اللحد والشق في القبر)، برقم: (١٣٥٣)، من طريق الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، بنحوه.

٧- الموضع السابع في كتاب: (المغازي)، باب: (من قتل من المسلمين يوم أحد)، برقم: (٤٠٧٩)، من طريق الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، بنحوه.

كلاهما: (عبدالرحمن بن كعب بن مالك، وابن شهاب الزهري) عن جابر بن عبدالله.

يظهر لنا أن:

حديث جابر بن عبد الله روي من طريق الزهري، واختلف على الزهري؛ فرواه الأوزاعي عن الزهري عن جابر بن عبد الله، ورواه الليث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك السلمي عن جابر بن عبد الله.

ولم يذكر البخاري رحمه الله المتابعات في حديث الليث؛ بل ذكر متابعة سليمان بن كثير في حديث الأوزاعي.

- نوع المتابعة:

متابعة تامة، حيث تابع سليمان بن كثير، الأوزاعي في شيخه الزهري.

- سبب إيراد المتابعة:

ذكر البخاري متابعة سليمان بن كثير ليؤكد أن الزهري لم يسمع هذا الحديث من جابر، بل بينه وبين جابر واسطة، وقد ذُكرت الواسطة في رواية الليث بن سعد عن الزهري، وهو: (عبدالرحمن بن كعب بن مالك).

لاسيما وأن ابن أبي حاتم نقل عن أبيه أن الزهري لم يسمع من جابر (ابن أبي حاتم، ص:١٨٤).

ونرى هنا أن الامام البخاري قد استخدم المتابعة، في معنى يفيد التعليق.

قال ابن الملقن: «وقوله: (عن الزهري عن جابر)، وقوله ثانيًا عن الزهري: (حَدَّثَني من سمع جابرًا). يدل أن الأول ليس بجيد لا جرم. قَالَ ابن التين: إنه ليس بصحيح، ليس للزهري سماع من جابر؛ لأن جابرًا توفي سنة ثمان وثمانين، وفي «الكاشف»: سنة ثمان وسبعين» (ابن الملقن، ١٠/ ٦٥).

وقال ابن حجر: «الحَدِيث أخرجه ابن مَاجَهْ، ثُمَّ سَاقَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ جَابِرٍ مِنْ طَرِيق ابن الْمُبَارَكِ عَنِ اللَّيْثِ مُتَّصِلًا، وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مُنْقَطِعًا، لِأَن ابن شهَاب لم يسمع من جَابر، زَاد ابن سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ» (ابن حجر، ٣/ ٢١٣).

وقال أيضًا:

«قَوْلُهُ (وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ) إِلَخْ هُوَ مَوْصُولٌ فِي الزُّهْرِيَّاتِ لِلذُّهْلِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ الْمَذْكُورِ إِبْهَامُ شَيْخِ الزُّهْرِيِّ» (ابن حجر، ٢١٣/٣). وقد قال الدارقطني أن هذا الإسناد مضطرب (الدارقطني، ٣٦٨/١).

فأجاب ابن حجر عن ذلك، فقال:

«اضْطَرَبَ فِيهِ الزُّهْرِيُّ وَأُجِيبَ بِمَنْعِ الِاضْطِرَابِ لِأَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الِاخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى الثِّقَاتِ، أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَمَلَهُ عَنْ شَيْخَيْنِ، وَأَمَّا إِبْهَامُ سُلَيْمَانَ لِشَيْخِ الزُّهْرِيُّ وَحَذْفُ الْأَوْزَاعِيِّ لَهُ فَلَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مَنْ سَمَّاهُ لِأَنَّ الْحُجَّةَ لِمَنْ ضَبَطَ وَزَادَ إِذَا كَانَ ثِقَةً لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ حَافِظًا» (ابن حجر، ٢١٣/٣).

ثانيًا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال البخاري في صحيحه:

«حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ، وَإِنَّمَا حَفِظَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ»[1].

- التخريج في صحيح البخاري:

أخرجه البخاري في صحيحه في سبعة مواضع:

١- الموضع الأول في كتاب: (فضل ليلة القدر)، باب: (فضل ليلة القدر)، برقم: (٢٠١٤)، بهذا الإسناد واللفظ.

٢- الموضع الثاني في كتاب: (الإيمان)، باب: (تطوع قيام رمضان من الإيمان)، برقم: (٣٧)، من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، بمثله مختصرا.

٣- الموضع الثالث في كتاب: (الإيمان)، باب: (صوم رمضان احتسابًا من الإيمان)، برقم: (٣٨)، من طريق محمد بن فُضيل، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، بلفظه مختصرا.

---

(١) أخرجه في كتاب: (فضل ليلة القدر)، باب: (فضل ليلة القدر)، رقم: (٢٠١٤).

٤- الموضع الرابع في كتاب: (الصوم)، باب: (من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا)، برقم: (١٩٠١)، من طريق هشام، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، بمثله.

٥- الموضع الخامس في كتاب: (صلاة التراويح)، باب: (فضل من قام رمضان)، برقم: (٢٠٠٨)، من طريق عُقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، بنحوه.

٦- الموضع السادس في كتاب: (صلاة التراويح)، باب: (فضل من قام رمضان)، برقم: (٢٠٠٩)، من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، بنحوه مطولا.

٧- الموضع السابع في كتاب: (الإيمان)، باب: (قيام ليلة القدر من الإيمان)، برقم: (٣٥)، من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، بنحوه مختصرا.

ثلاثتهم: (أبو سلمة، وحميد بن عبدالرحمن، والأعرج) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فيظهر لنا أن:

أن حديث أبي هريرة روي من طريق أبو سلمة، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وحميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما طريق (أبو سلمة، وحميد بن عبدالرحمن) فقد جاء من طريق الزهري؛ واختلف على الزهري فرواه (مالك بن أنس) عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن القرشي، عن أبي هريرة، ورواه (سفيان، وعقيل بن خالد، وسليمان بن كثير) عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ورواه (هشام، ومحمد بن فضيل) عن يحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

- نوع المتابعة:

متابعة تامة، حيث تابع سليمان ين كثير، سفيان بن عيينة في شيخه الزهري.

- سبب إيراد المتابعة:

هذا الإسناد جاء من طريق ابن عيينة عن الزهري، وقد رواه ثقات من أصحاب الزهري الكبار مثل: عقيل بن خالد[١] دون زيادة: «ومن قام ليلة القدر...»، ورواية ابن عيينة عن الزهري متكلم فيها[٢]، فكأن البخاري أراد تقوية هذه الزيادة من ابن عيينة وأنها هي المحفوظة، فأكدها بذكر

(١) وكذا يونس، وشعيب، وابن أبي ذئب، ومعمر، وغيرهم، ورواه مالك عن ابن شهاب، عن حميد، دون هذه الزيادة أيضًا.

(٢) قال ابن المديني أن أوثق الناس في الزهري هو ابن عيينة، والجمهور على تقديم غيره، وهناك من جعل روايته عن الزهري مضطربة: قال الدارمي ليحيى بن معين: «فَإِن بعض النَّاس يَقُولُونَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة أثبت النَّاس فِي الزُّهْرِيّ فَقَالَ: إِنَّمَا يَقُول ذَاك من سمع مِنْهُ وَأي شَيْء كَانَ سُفْيَان إِنَّمَا كَانَ غليما أَيَّام الزُّهْرِيّ».

هذه المتابعة التي جاءت من طريق سليمان بن كثير.

فالمتابعة هنا جاءت لتأكيد زيادةً في المتن، ولتقوية رواية ابن عيينة عن الزهري، وأيضًا لاختلاطه (المزي، ١٧٧/١١).

قال ابن حجر فيما يخص إسناد متابعة سليمان بن كثير:

« قَوْلُهُ تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَصَلَهُ الذُّهْلِيُّ فِي الزُّهْرِيَّاتِ» (ابن حجر، ٢٥٦/٤).

ثالثًا: حديث عائشة رضي الله عنها.

قال البخاري في صحيحه:

«وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُ، سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا: بالصَّلاَةُ جَامِعَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ، سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مَا صَلَّى إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ، إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: أَجَلْ إِنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ، تَابَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ[1] (ابن أبي حاتم، ٢٢٧/٤). عبدالله بن أحمد، ١٠٥/١). ابن عدي، ٤٧٥/٤). ابن حبان، (٤٠٤/٦). المزي، ١٣٩/١١)، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الجَهْرِ»[2].

قال الامام أحمد: «وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثا عن الزهري».

قال الجوزجاني عندما سُئل من أثبت الناس في الزهري فقال في ثنايا إجابته: «وسفيان بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام يعني الزهري تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة، وفي حديثه يعني ابن عيينة عن الزهري اضطراب شديد».

ينظر: العلل ومعرفة الرجال، عبدالله بن أحمد، (٢٨/١). تاريخ ابن معين، الدارمي، (ص:٤١). شرح علل الترمذي، ابن رجب، (٦٧٤/٢). تهذيب الكمال، المزي، (١٧٧/١١).

(١) سفيان بن حسين بن الحسن، أبو محمد، ويقال: أبو الحسن الواسطي، مولى عبد الله بن خازم السلمي، ويقال: مولى عبد الرحمن بن سمرة، أخرج له البخاري تعليقًا، ليس به بأس في غير الزهري، فليس هو من كبار أصحاب الزهري، قال أحمد بن حنبل: «ليس بذاك في حديثه عن الزهري»، وقال ابن معين: «وفي حديثه ضعف ما روى عن الزهري»، وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزهري»، وقال ابن عدي: «هو في غير الزهري صالح الحديث، وفي الزهري يروي أشياء خالف الناس»، وقال ابن حبان في الثقات: «أما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يجانب»، وقال في المجروحين: «يروي عن الزهري المقلوبات، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه». ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢٢٧/٤). العلل ومعرفة الرجال، عبدالله بن أحمد، (١٠٥/١). الكامل في الضعفاء، ابن عدي، (٤٧٥/٤). الثقات، ابن حبان، (٤٠٤/٦). تهذيب الكمال، المزي، (١٣٩/١١).

(٢) أخرجه في كتاب: (الكسوف)، باب: (الجهر بالقراءة في الكسوف)، رقم: (١٠٦٦).

- التخريج في صحيح البخاري:

أخرجه البخاري في صحيحه في أربعة عشر موضعًا:

١- الموضع الأول في كتاب: (الكسوف)، باب: (الجهر بالقراءة في الكسوف)، برقم: (١٠٦٦)، بهذا الاسناد واللفظ.

٢- الموضع الثاني في كتاب: (الكسوف)، باب: (خطبة الإمام في الكسوف)، برقم: (١٠٤٦)، من طريقين: عقيل، ويونس، كلاهما (عقيل، ويونس) عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، بنحوه مطولاً.

٣- الموضع الثالث في كتاب: (الكسوف)، باب: (هل يقول كسفت الشمس أو خسفت)، برقم: (١٠٤٧)، من طريق عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، بمعناه مطولاً.

٤- الموضع الرابع في كتاب: (الكسوف)، باب: (التعوذ من عذاب القبر في الكسوف) برقم: (١٠٤٩)، من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة، بمعناه مطولاً.

٥- الموضع الخامس في كتاب: (الكسوف)، باب: (صلاة الكسوف في المسجد)، برقم: (١٠٥٥)، من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة، بمعناه مطولاً.

٦- الموضع السادس في كتاب: (الكسوف)، باب: (لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته)، برقم: (١٠٥٨)، من طريق معمر، عن الزهري، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، بنحوه مطولاً.

٧- الموضع السابع في كتاب: (الكسوف)، باب: (الركعة الأولى في الكسوف أطول)، برقم: (١٠٦٤)، من طريق سفيان، عن يحيى، عن عمرة، عن عائشة، بنحوه مختصرًا.

٨- الموضع الثامن في كتاب: (الكسوف)، باب: (الجهر بالقراءة في الكسوف) برقم: (١٠٦٥)، من طريق ابن نمر، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، بنحوه مطولاً.

٩- الموضع التاسع في كتاب: (الكسوف)، باب: (الصدقة في الكسوف)، برقم: (١٠٤٤)، من طريق مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، بمعناه مطولاً.

١٠- الموضع العاشر في كتاب: (العمل في الصلاة)، باب: (إذا انفلتت الدابة في الصلاة)، برقم: (١٢١٢)، من طريق يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، بمعناه مطولاً.

١١- الموضع الحادي عشر في كتاب: (بدء الخلق)، باب: (صفة الشمس والقمر بحسبان)،

برقم: (٣٢٠٣)، من طريق عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، بمعناه مطولاً.

١٢- الموضع الثاني عشر في كتاب: (تفسير القرآن)، باب: (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة)، برقم: (٤٦٢٤)، من طريق يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، مختصرًا.

١٣- الموضع الثالث عشر في كتاب: (النكاح)، باب: (الغيرة)، برقم: (٥٢٢١)، من طريق مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، مختصرًا.

١٤- الموضع الرابع عشر في كتاب: (الأيمان والنذور)، باب: (كيف كانت يمين النبي ﷺ)، برقم: (٦٦٣١)، من طريق عَبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مختصرًا.

كلاهما (عروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن) عن عائشة رضي الله عنها وأرضاها.

فيظهر لنا أن: طريق الزهري اختلف فيه على الزهري:

رواه سليمان بن كثير، والأوزاعي، وعبد الرحمن بن نمر، وعقيل بن خالد الأيلي، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعًا.

ورواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن عروة مقطوعًا.

- نوع المتابعة:

متابعة تامة، حيث تابع سليمان بن كثير وسفيان بن حسين، الأوزاعي في شيخه الزهري.

- سبب إيراد المتابعة:

هذا الإسناد جاء عن الأوزاعي، عن الزهري، والأوزاعي قد تكلموا في روايته عن الزهري فمن ذلك قول ابن معين: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي» (ابن رجب، ٦٧٥/٢).

ونص ابن رجب أن الأوزاعي من الطبقة الثانية من طبقات الرواة عن الزهري، فقال: «والأوزاعي عن الزهري من الطبقة الثانية لقصر صحبته وقلة ممارسته» (ابن رجب، ١١٥/١).

فلذا ذكر البخاري متابعة سليمان بن كثير وسفيان بن حسين[١] (أبو حاتم، ٢٢٨/٤)، ليدل أن الأوزاعي قد حفظ هذه الرواية ولم يهم فيها، فأفادت هذه المتابعة تقوية للإسناد، وذكرها أيضًا لفائدة في المتن وذلك في إثبات الجهر في القراءة في صلاة الكسوف[٢] (ابن حجر، ٥٤٩/٢)، فقد تعددت الروايات وتعددت تبعًا لها أقوال العلماء في القراءة[٣] (ابن حجر، ٥٤٩/٢)، وقد

(١) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل، (٢٢٨/٤): «وهو أحب إليَّ من سليمان بن كثير».

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٥٤٩/٢): «فَمُثْبِتُ الْجَهْرِ مَعَهُ قدر زَائِد فالأخذ بِهِ أولى».

(٣) وقال بالجهر في القراءة: «صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ وَأحمد وَإِسْحَاق وبن خُزَيْمَة وبن الْمُنْذر وَغَيرهمَا من محدثي الشَّافِعِيَّة

حكى الترمذي عن البخاري أنه قال: «حديث عائشة في الجهر أصح عندي من حديث سمرة أنه ﷺ أسر بالقراءة فيها»(ابن الملقن، (٣٦٩/٨).

وقد قال البيهقي:

«حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَرَّ الْقِرَاءَةَ فِيهَا. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فِي الْجَهْرِ يَنْفَرِدُ بِهِ الزُّهْرِيُّ. وَقَدْ رُوِّينَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ، ثُمَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْرَارِ بِهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ» (النسائي، (٤٦٧/٣).

وقال ابن حجر:

«وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى ضَعْفِ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَمِرٍ فِي الْجَهْرِ بِأَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي رِوَايَتِهِ الْجَهْرَ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَذْكُرْ لَا سِيَّمَا وَالَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِنَفْيِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ الْجَهْرُ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ عَنْهُ، وَوَافَقَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَغَيْرُهُ كَمَا تَرَى»(ابن حجر، ٥٤٩/٢).

وقال أيضًا:

« قَوْلُهُ تَابَعَهُ (سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ) عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ يَعْنِي بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ، وَرِوَايَةُ سُلَيْمَانَ وَصَلَهَا أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْهُ بِلَفْظِ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ النَّاسُ ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ الْحَدِيثَ وَرَوَيْنَاهُ فِي مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُخْتَصَرًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَأَمَّا رِوَايَةُ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ فَوَصَلَهَا التِّرْمِذِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ بِلَفْظِ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا وَقَدْ تَابَعَهُمْ عَلَى ذِكْرِ الْجَهْرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عُقَيْلٌ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ وَهَذِهِ طُرُقٌ يُعَضِّدُ

وابن الْعَرَبِيِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ الطَّبَرِيُّ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ، وَقَالَ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ يُسِرُّ فِي الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي الْقَمَرِ، وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِ ابن عَبَّاسٍ قَرَأَ نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ لِأَنَّهُ لَوْ جَهَرَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ وَتُعُقِّبَ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا مِنْهُ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّافِعِي تَعْلِيقا عَن ابن عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى بِجَنْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكُسُوفِ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ حَرْفًا وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ أَسَانِيدُهَا وَاهِيَةٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهَا فَمُثْبِتُ الْجَهْرِ مَعَهُ قدر زَائِد فالأخذ بِهِ أولى، وَأَن ثَبت التَّعَدُّد فَيَكُونُ فَعَلَ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَن حَدِيث سَمُرَة عِنْد بن خُزَيْمَةَ وَالتِّرْمِذِيِّ لَمْ يَسْمَعْ لَهُ صَوْتًا وَأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجَهْرِ، قَالَ ابن الْعَرَبِيِّ الْجَهْرُ عِنْدِي أَوْلَى لِأَنَّهَا صَلَاةٌ جَامِعَةٌ يُنَادَى لَهَا وَيُخْطَبُ فَأَشْبَهَتِ الْعِيدَ وَالِاسْتِسْقَاءَ».

بَعْضُهَا بَعْضًا يُفِيدُ مَجْمُوعُهَا الْجَزْمَ بِذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِتَعْلِيلِ مَنْ أَعَلَّهُ بِتَضْعِيفِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ وَغَيْرِهِ فَلَوْ لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ إِلَّا رِوَايَةُ الْأَوْزَاعِيِّ لَكَانَتْ كَافِيَة».

وقال ابن الملقن في تخريج متابعة سليمان بن كثير، وسفيان بن حسين:

«وقول البخاري: (تابعه سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير). أما متابعة سفيان فأخرجها الترمذي من حديث إبراهيم بن صدقة عنه قَالَ: وروى أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان بن حسين نحوه من حديث ابن إسحاق، وأما متابعة سليمان فأخرجها البيهقي من حديث محمد بن كثير، عنه، عن الزهري به، وفيه: فجهر بالقرآن وأطال» (ابن الملقن، ٣٦٩/٨).

الخاتمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن صحيح البخاري من الجوامع التي كلما وقف طالب العلم عليه بحثًا وتنقيبا؛ استزاد في العلم، وزخر بالفوائد والفقه.

ولقد تنوعت ثمار البحث وتشعبت، وقد اجتهدتُ في ضم ما تقارب منها في نقاطٍ جامعةٍ شاملة، وهذه بعض ثمار نتائج البحث وفوائده:

١- أثبت البحث أن أول من وضع أسس وقواعد النقد، المتمثلة في التثبت والتقصي، وفق منهجًا علميًا هم المسلمون، وعلى رأسهم الصحابة رضوان الله عليهم، إذ كان لهم الفضل الأكبر في إغناء ميدان النقد بالقواعد التطبيقية.

٢- المتأخرون هم الذين وضعوا لنا قواعد ومفاهيم المتابعة والشاهد والاعتبار نظريًا؛ إلا أن هذه المصطلحات قد وردت بمعانيها عند المتقدمين تطبيقيًا.

٣- الاعتبار ليس قسيمًا للمتابعات والشواهد، ويعد الاعتبار أحد البراهين القوية التي تكشف عن صدق ما جاء به صاحب الرسالة، من خلال توافق مضامين المتون، حيث يصدق بعضها بعضا.

٤- العلماء من السالف إلى وقتنا الحاضر كان لهم يدٌ في العناية في البخاري وصحيحه الجامع.

٥- البخاري رحمه الله شيخ المحدثين كان له منهج في ايراد المتابعات، فإنه لم يضيف حرفًا في صحيحه إلا وله في ذلك مقاصد وفوائد.

٦- سليمان بن كثير الراجح من أقوال العلماء فيه أنه: حسن الحديث في غير الزهري، لذا البخاري رحمه الله روى له من حديثه عن حصين، وعلق له عن الزهري متابعة.

٧- كان للبخاري رحمه الله مقاصد من وراء ذكر متابعات سليمان بن كثير، منها ما كانت فوائد تخص السند، ومنها فوائد تخص المتن.

وبعد ذكر بعض النتائج، فإني أكتب بعض التوصيات التي أسأل الله أن يجعلها نافعة للعلم وأهله، وهي:

١- العناية بصحيح البخاري، فإن فيه من الفوائد التي لا تعد ولا تحصى.

٢- تأصيل نشأة المتابعات والشواهد والاعتبار، فإني لم أجد أحد كتب في نشأتها التاريخية، وقد اجتهدت في هذا البحث ببيان شيء منها في مطلب: نشأة المتابعة، والشاهد، والاعتبار.

٣- استقراء متابعات البخاري في صحيحه استقراءً تامًا، ودراستها دراسة تطبيقية، حتى يتضح لنا بمصنف تام مقاصد البخاري في متابعاته في الصحيح بعد الاستقراء التام.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع

ابن أبي حاتم. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. (١٣٩٧هـ). المراسيل. (تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني). مؤسسة الرسالة.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر. (١٢٧١هـ). الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان. (١٤٠٩هـ). المصنف في الأحاديث والآثار. (تحقيق: كمال يوسف الحوت). مكتبة الرشد.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. (١٤٠٦هـ). الضعفاء والمتروكون. (تحقيق: عبدالله القاضي). دار الكتب العلمية.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن. (١٤٠٦هـ). معرفة أنواع علوم الحديث. (المحقق: نور الدين عتر). دار الفكر.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (١٤١٤هـ). الفروسية. (المحقق: مشهور بن حسن). دار الأندلس.

ابن المِبْرَد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي. (١٤١٣هـ). بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم. (المحقق: روحية السويفي). دار الكتب العلمية.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد. (١٤٢٩هـ). التوضيح لشرح الجامع الصحيح. (المحقق: خالد الرباط). وزارة الشؤون الإسلامية القطرية.

ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني. (١٤٠٦هـ). المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. (المحقق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان). دار الفكر.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ. (١٣٩٦هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. (المحقق: محمود ابراهيم). دار الوعي.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ. (١٤١٤هـ). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط). مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، محمد بن حبان. (١٣٩٣هـ). الثقات. وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة. (١٤٤٤هـ). الصحيح. (المحقق:

محمد مصطفى الأعظمي). المكتب الإسلامي.

ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي. (١٤١٢هـ). مسند إسحاق بن راهويه. (المحقق: عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي). مكتبة الإيمان.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن. (١٤٠٧هـ). شرح علل الترمذي. (المحقق: همام عبدالرحيم سعيد). مكتبة المنار.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني. (١٤٠٦هـ). مجمل اللغة. (المحقق: زهير عبدالمحسن سلطان). دار الرسالة.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء. (١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة. (المحقق: عبدالسلام محمد هارون). دار الفكر.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام. (١٤٠٥هـ). معرفة الرجال رواية ابن محرز. (المحقق: محمد كامل). مجمع اللغة العربية.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام. (١٤٠٨هـ). سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. (المحقق: أحمد محمد نور سيف). مكتبة الدار.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام. (١٤١٤هـ). تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي. (المحقق: أحمد محمد نور سيف). دار المأمون للتراث.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (١٤١٤هـ). لسان العرب. دار صادر.

ابن هانئ، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. (١٤٠٠هـ). مسائل الإمام أحمد. (المحقق: زهير الشاويش). المكتب الإسلامي.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. دار طوق النجاة.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. (١٣٦٠هـ). التاريخ الكبير. دائرة المعارف العثمانية.

البكجري، مغلطاي بن قليج بن عبد الله. (١٤٢١هـ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. (المحقق: عادل بن محمد). الفاروق الحديثة.

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٣٧٥هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. (المحقق: عادل أحمد). الكتب العلمية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (١٤٠٧هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (المحقق: أحمد عبدالغفور). دار العلم للملايين.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد. (١٤١٠هـ). المستدرك على الصحيحين. (المحقق: مصطفى عبدالقادر). دار الكتب العلمية.

الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم. (١٤٠٩هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. (المحقق: محمد سعيد). مكتبة الرشد.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. (١٤٢٤هـ). السنن. (المحقق: شعيب الأرنؤوط). مؤسسة الرسالة.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان. (١٤٠٥هـ). الإلزامات والتتبع. (المحقق: مقبل بن هادي الوادعي). دار الكتب العلمية.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤٠٥هـ). سير أعلام النبلاء. (المحقق: شعيب الأرنؤوط). مؤسسة الرسالة.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤١٣هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. (المحقق: بشار عواد). دار الكتاب العربي.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٣٩٥هـ). المغني في الضعفاء. (المحقق: نور الدين عتر). دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٩٩٢). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. (المحقق: محمد عوامة). دار القبلة للثقافة الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٩٦٣). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. (المحقق: علي محمد). دار المعرفة للطباعة والنشر.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. (١٤٢٢هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٤١٩هـ). أساس البلاغة. (المحقق: محمد باسل). دار الكتب العلمية.

السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث بن أبي داود. (١٤١٤هـ). سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. (المحقق: زياد محمد). مكتبة العلوم والحكم.

السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث بن أبي داود. (٢٠٠٧). سنن أبي داود. المكتبة العصرية.

السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان. (١٤٢٤هـ). فتح المغيث بشرح الفية الحديث. (المحقق: علي حسين علي). مكتبة السنة.

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد. (١٤٢٢هـ). العلل ومعرفة الرجال. (المحقق: وصي الله محمد عباس). دار الخاني.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد. (١٤١٧هـ). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. (المحقق: صلاح بن محمد عويضة). دار الكتب العلمية.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم. (١٤٢٨هـ). التبصرة والتذكرة في علوم الحديث. (المحقق: العربي الدائز الفرياطي). دار المنهاج.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (١٣٩٠هـ). لسان الميزان. (تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (١٤٠٤هـ). النكت. (المحقق: ربيع بن هادي المدخلي). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (١٤٢١ هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. (المحقق: نور الدين عتر). مطبعة الصباح.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٠٣هـ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. (المحقق: عاصم بن عبدالله). مكتبة المنار.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (١٣٢٥هـ). تهذيب التهذيب. مطبعة دائرة المعارف النظامية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (١٣٧٩هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة.

العقيلي. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد. (١٤٠٤هـ). الضعفاء الكبير. (المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي). دار المكتبة العلمية.

الغساني، أبو علي الحسين بن محمد. (١٤١١هـ). ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين. (المحقق: محمد زينهم محمد). دار الفضيلة.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (١٤٠٦هـ). المجتبى من السنن. (المحقق: عبدالفتاح أبو غدة). مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (٢٠٠١). السنن الكبرى. (المحقق: حسن عبدالمنعم شلبي). الرسالة.